

- 4 -

## مهوس بالسيطرة

غادر موكبنا القصر الجمهوري، يملأ الدنيا هديرًا، بينما كان معظم موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة يتناولون إفطارهم. تقدمتنا عربتا همفي، تحوي إحداهما مدفعاً رشاشاً على سطحها، والأخرى قاذفة قنابل. استقل كل عربية أربعة جنود مسلحين ببنادق «الإم 16»، ومسدسات من عيار 9 ملم. احتوى الموكب في المؤخرة على عربتي همفي أخريين، مجهزتين بالطريقة ذاتها. تحركت ثلاث من عربات السوبربان في الوسط. استقل الأولى خمسة رجال مسلحين، يرتدون قمصاناً ضيقة سوداء، وسراويل الكاكي العسكرية، ونظارات شمسية. جهز الرجال، علاوة على ذلك، بالميكروفونات في آذانهم، والبنادق الآلية، والسترات الواقية، ذات الصفائح الصلبة القادرة على صد عيارات البنادق الآلية من طراز «إي كي 47». لم يحملوا أي علامات مميزة، وأبقوا بطاقاتهم التعريفية داخل ستراتهم الواقية. انتمى جميعهم في السابق إلى القوات الخاصة في البحرية الأمريكية، وكانوا يعملون في بغداد لصالح شركة «بلاك ووتر يو إس آيه» الأمنية الخاصة. لم تتمثل مهمتهم سوى في حماية الحاكم الأمريكي.

استقلت سيارة السوبربان الثانية برفقة جيرى بريمر، وقد كانت نوافذها واقية من الرصاص، بسماكة نصف بوصة، ناهيك عن أبوابها المدعمة بصفائح فولاذية قادرة على احتمال القذائف الصاروخية. جلس بريمر في المنتصف، بجانب دوروثي مازاكا، كبيرة مستشاري التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، بينما تموضع حارسان من بلاك ووتر في المقدمة. جلست في مؤخر العربة، بجانب مستشار بريمر الصحفي. استقل السوبربان الثالثة ثلاثة من مصوري التلفزيون، واثنان من المصورين الصحفيين، بغية تصوير جولة بريمر خارج المنطقة الخضراء.

تمتع بريمر بالنشاط والحيوية، حريصاً على تصفيف شعره الأشيب بصورة أنيقة. كان قد استيقظ في الخامسة من صباحة ذلك اليوم، لممارسة العدو الخفيف، مسافة ثلاثة أميال، في حديقة القصر. قصد الرجل قاعة الطعام، بعد الاغتسال، وارتداء ثيابه - بزة رسمية، وقميص أبيض أنيق، وربطة عنق حمراء، وحذاء عسكري فاتح اللون - ليتناول الإفطار على عجل، قبل التوجه إلى مكتبه للاطلاع على البرقيات الواردة ليلاً، ومقتطفات من الصحف الصباحية، وبرنامج عمله اليومي. اعتاد بريمر الاجتماع بموظفيه، عند الثامنة، في إحدى قاعات صدام المذهبة. اتسمت تلك اللقاءات بالعبثية، حيث كان يتعين على المشاركين إبداء آرائهم في نصف دقيقة، أو ما يقل عن ذلك. كانت القرارات تتخذ بالسرعة ذاتها، على حد سواء.

تمثلت محطتنا الأولى، أثناء الجولة الصباحية، في مدرسة ابتدائية جنوب غربي بغداد. كنا في شهر حزيران/ يونيو من العام 2003، وقد وصل بريمر العراق فيما يقل عن الشهر من حينه. حرص الرجل على إظهار اختلافه عن جاي غارنر في أعين العراقيين والأمريكيين. تجسدت الوسيلة الأمثل للقيام بذلك، في نظر بريمر ومستشاريه، في التجول باستمرار، أمام أعين العدسات، كما يفعل رؤساء الدول. عمل الرجل، علاوة على ذلك، على أخذ الصور يومياً، وعقد المؤتمرات الصحفية أسبوعياً، ناهيك عن التنقل في أرجاء البلاد بطائرته المروحية من طراز «بلاك هوك». منح قرار مجلس الأمن الولايات المتحدة سلطات واسعة كونه قوة احتلال، وقد خول الرئيس بوش بريمر استخدام العديد منها، مما جعله المسؤول الأول بحق.

مثلت زيارة المدرسة فرصة أخرى لالتقاط الصور، وإظهار اهتمام سلطة الاحتلال بحاجات العراقيين. يقدر العراقيون العلم بما يفوق أيّاً من الأمور الأخرى، على وجه التقريب، وقد أمل بريمر أن يسهم التعهد بتأهيل المدارس في إقناع المترددين من العراقيين بدعم سلطة الائتلاف المؤقتة.

فصلت ساحة المدرسة بين حرم للذكور وآخر للإناث، وقد حرصت مازاكا على اختيارها بعناية. عمدت قوات صدام، أثناء حملة الصدمة والرعب، إلى تخزين أسلحة في أحد صفوف المدرسة. لم يكن تأييد مديرة حرم الإناث الغزو الأمريكي

بخافٍ. افتقر كلا الحرمين إلى الكهرباء والمياه الجارية، وقد كان الطلاب يقضون حاجتهم خلف المدرسة.

ألقي بريمر التحية بالعربية، بينما توجه إلى الساحة، قائلاً: «السلام عليكم».

رد المعلمون التحية بمثلها، قائلين: «وعليكم السلام».

جال بريمر، برفقة المديرية، في حرم الإناث. بلغ عدد التلميذات 635، وقد اضطررن إلى الحضور في دفعتين جراء نقص المقاعد. تفقد الرجل عدداً من الصفوف المفتقرة إلى الإضاءة، والمراوح، والطباشير. حرص فريق سلطة الائتلاف على إبراز الحوار الذي دار في ختام الجولة أمام أعين العدسات.

تحدثت مازاكا قائلة: «سيزوركهم المهندسون، في بضعة الأسابيع اللاحقة، للمشاركة في إعادة تأهيل المدرسة».

عقب بريمر بدوره قائلاً: «نحن ملتزمون بمساعدتكم».

توجهنا، فيما بعد، إلى حرم الذكور. دخل بريمر أحد صفوفه، الحاوي على خمسة عشر من الطلاب، ممن لا يتقنون الإنجليزية. تبعه مصور التلفزيون، بينما تحدث قائلاً:

«نعمل على إعادة ترميم المدرسة بصورة شاملة». أكد الرجل على أن «القرار يعود للعراقيين» فيما يتعلق بعملية مراجعة المناهج، واعدأ -في الوقت ذاته- بحذف كل ما يمجّد صدام. سأل بريمر التلاميذ، عبر مترجمه، عن رياضتهم المفضلة، لتتمثل بكرة القدم، كما أجاب أحدهم. عقب الرجل، بصورة استعراضية، قائلاً: «حسناً، سنزودكم ببعض الكرات أثناء بضعة أيام». التفت بريمر إلى أحد معاونيه، دون أن ينبس ببنت شفة، لتعبر نظرتة عما أراد قوله: «كلف أحدهم بجلب بعض الكرات فوراً!».

تناقل الحوار، مع مغادرة بريمر الفصل، الأخبار المتعلقة بوجود الحاكم الأمريكي في المدرسة، ليحتشد المئات في حرمها.

صرخت إحدى النسوة، بلغة إنجليزية ركيكة، بينما كانت تمسك ذراع ولدها، قائلة: «أرجوكم ساعدونا. نشعر بقلق عميق لانعدام الأمن. يوجد من يخطف أطفالنا».

عقبت امرأة أخرى قائلة: «يمثل الأمن مشكلة كبيرة، نحن خائفون».

توجه بريمر بالحديث إليهما، قائلاً: «نتفهم مخاوفكما، ونعمل جاهدين لاستعادة الأمن. نعتقل عدداً من الأشخاص يومياً».

أومأت كلتاها برأسيهما موافقتين، دون أن يقنع البقية. انضم عدد من المعلمين إلى المساءلة، قبل أن يستوضح أحدهم قائلاً:

«هل يمكن أن نحظى بالأمن حول المدرسة أثناء الامتحانات؟».

أجابه بريمر قائلاً: «ستحدث إلى الجيش بخصوص ذلك».

صرخ آخر قائلاً: «أرجوك يا سيد بريمر، نريد الحصول على رواتبنا».

عقب بريمر قائلاً: «ندفعها بما أمكننا من سرعة».

سارع حراس بريمر إلى إدخاله السيارة، قبل أن يودع المديرية، بينما كان الباب يغلق، قائلاً: «حظاً طيباً».

عقبت الأخيرة قائلة: «إن شاء الله».

سألت بريمر، بينما كنا نغادر مسرعين، عما إذا كان يعتقد بوجود قوات أمريكية كافية في بغداد، بالنظر إلى تواصل عمليات النهب. ذكر الرجل لاحقاً، في كتابه «عامي في العراق»، أنه أرسل إلى رمسفيلد، في أيار/ مايو 2003، نسخة عن مسودة تقرير لمؤسسة راند للأبحاث، يقدر الحاجة إلى خمس مئة ألف جندي لنشر الاستقرار في العراق - ما يعادل ثلاثة أضعاف عدد القوات الأجنبية الموجودة في حينه. لم تصدر عن رمسفيلد أي استجابة بحسب بريمر. ذكر الأخير، علاوة على ذلك، أنه أطلق الرئيس بوش على مخاوفه أثناء تناوله الغداء في الشهر ذاته، ناهيك عن شهر حزيران/ يونيو، في لقاء، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، مع أعضاء مجلس الأمن

القومي برئاسة بوش. لم يصرح الرجل، بكل الأحوال، عن تلك الجهود، حينما سئل من قبل الصحفيين عن حجم القوات في حينه.

أجابني بريمر قائلاً: «أعتقد بوجود ما نحتاج من الجنود حالياً». تمثلت المشكلة، برأيه، في إعادة ضباط الشرطة العراقيين إلى عملهم، بالنظر إلى تغييب العديد منهم.

أردف بريمر قائلاً: «يعد صدام المسؤول عن تلك المشكلة، بعد أن أطلق سراح عشرات الألوف من المجرمين قبل الحرب». عبّر الرجل، مع ذلك، عن اعتقاده بأنهم لم يكونوا وحدهم المسؤولين عن النهب، وأنه يمثل ردة فعل جماعية على ما تعرض له العراقيون من قمع. تابع بريمر قائلاً: «عندما تأتي إلى هنا، وترى معالم السخط والألم على وجوه الناس، فسيتضح للغاية كم كان النظام السابق شريراً».

سألته قائلاً: «ما أولويتك القصوى؟».

تمثل رده بالإصلاح الاقتصادي، حيث كان يملك خطة من ثلاث مراحل: أولاً، إعادة توفير الكهرباء، والمياه، وغيرها من الخدمات الأساسية. ثانياً، توفير «السيولة لدى الناس» - إعادة افتتاح المصارف، وتوفير القروض، ودفع الرواتب. ثالثاً، «تحرير وخصخصة الشركات المملوكة من قبل الدولة»، و«تخليص الناس من الفكرة المتمثلة في دعم الدولة كل شيء». امتلكت حكومة صدام المئات من المصانع، ناهيك عن دعم أسعار الوقود، والكهرباء، والأسمدة، وتوفير حصص الطعام للعوائل شهرياً. لم تبد تلك السياسة محتملة في نظر بريمر، باعتبارها اشتراكية إلى أبعد الحدود. تحدث الرجل قائلاً: «ستمثل عملية شاقة، مؤلمة للغاية، كما في أوروبا الشرقية بعد سقوط جدار برلين».

سألته قائلاً: «ولكن أئن يكون ذلك معقداً وجدلياً إلى أبعد الحدود؟، لم لا نترك الأمر للعراقيين؟».

لم يأت بريمر إلى العراق لبناء ديموقراطية فحسب، بل إقامة اقتصاد سوق حرة. أكد الرجل على تلازم مساري الإصلاح الاقتصادي والسياسي، قائلاً: «لن نتجح خططنا المتعلقة بالتحول السياسي، مهما كانت محكمة، إن لم نعمل على إصلاح اقتصادهم».

تأثرت إلى حد كبير، بينما كنا نتحدث، بما يتصف به بريمر من حماسة لمساعدة الشعب العراقي. انصب اهتمامه على المستقبل، بما ينعش الآمال، بينما انحصر تركيز واشنطن على ما امتلكه صدام من أسلحة دمار شامل مزعومة، ناهيك عن انتهاكات حقوق الإنسان في ظل حكمه. تساءلت عما إذا كانت تطلعاته ستتغير ما إن يحتك بالعراقيين بصورة أكبر، أو يتقيد بما تصدره واشنطن من تعليمات، ولكن سرعان ما تبددت شكوكي على ضوء رؤيته للعراق الجديد. رغب بريمر، كما بدت الحال عليه، في أن تتعاضم مطامح أمريكا في العراق كما كانت عليه في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وجدتي أوّمن بالرجل، بعد ربع ساعة، لا أكثر، من التحاور معه.

وصلنا، بحلول تلك المرحلة، إلى جامعة بغداد، المبنى الفسيح، الذي يوفر العلم لخمسين ألف طالب، الواقع على الجهة الشرقية لنهر دجلة. قصد بريمر الجامعة للالتقاء بعمدائها، الذين اشتكوا، كما معلمو المدرسة الابتدائية، من انعدام الأمن، ناهيك عن أحد قوانين حقبة صدام، الذي يمنع أساتذة الجامعة وعمدائها من السفر إلى الخارج، مخافة عدم عودتهم. أنصت بريمر باهتمام، بالنظر إلى امتلاكه القدرة على حل تلك المشكلة.

أصدر الرجل، في اليوم الثاني، القرار الثامن لسلطة الائتلاف المؤقتة، الذي ينص على الآتي:

«إلغاء أي من القوانين، أو الضوابط، أو التوجيهات، أو السياسات المتعلقة بالحكومة العراقية السابقة، التي تنص على فرض القيود والإجراءات على أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب في الجامعات العامة، والكليات، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، الراغبين في السفر إلى الخارج لأغراض دراسية».

لم يكن يتعين على بريمر، بصفته الحاكم، سوى التوقيع على ما يسن من القوانين الجديدة، أو يلغي من القديمة. لم يكن بحاجة إلى التشاور مع العراقيين، أو حتى الحصول على موافقتهم. تحدث الرجل، بينما كنا عائدتين إلى المنطقة الخضراء، قائلاً: «نمثل السلطة المحتلة طالما بقينا هنا. هو اسم بغیض للغاية، ولكنه يعكس الحقيقة».

سألت بريمر، عند وصولنا القصر، عما إذا كان يرى نفسه كدوغلاس ماك آرثر، الجنرال القوي، المتسلط، الذي تولى حكم اليابان ثلاث سنوات عقب الحرب العالمية الثانية.

أجابني الرجل، بينما كان يغادر العربة، قائلاً: «لست بماك آرثر. لن أكون سوى نفسي».

توجه هنري كيسنجر، بعد وقت قصير من وصول بريمر إلى بغداد، لزيارة كولن باول في مكتبه الفسيح في وزارة الخارجية. اعتاد كيسنجر، الذي شغل منصب وزير الخارجية في السبعينيات، التردد على باول لتبادل الأحاديث في مختلف الموضوعات. تحول الحوار، في ذلك اليوم، سريعاً نحو العراق، ليسأل باول كيسنجر عن أسلوب بريمر في الإدارة. أمضى الأخير خمس عشرة سنة في العمل مع كيسنجر، معاوناً خاصاً له حين كان وزيراً، ومديراً إدارياً، فيما بعد، لشركته الاستشارية.

أجاب كيسنجر باول قائلاً: «هو مهوس بالسيطرة».

لم تكن الدهشة بخافية على باول. إن قال كيسنجر، المشهور بتلك الصفة، إنها تسم بريمر أيضاً، فلا بد أنه كان محقاً في ذلك.

توصلت رايس ومعاونها، ستيفن هادلي، بالعودة إلى البيت الأبيض، إلى الاستنتاج ذاته. عبر بريمر بما لا يدع مجالاً للشك، في لقائه مع الرئيس بوش في المكتب البيضاوي، عن رغبته في تولي السيطرة الكاملة على عملية إعادة إعمار العراق وحكمه. لم يرد الرجل، كما قال لاحقاً، أن تتولى واشنطن إدارة كل من التفاصيل «على بعد ثمانية آلاف ميل».

أعلم بريمر هادلي، بعد بضعة أسابيع من توجهه إلى العراق، بعدم رغبته في إخضاع قراراته للمجموعة المتمثلة في وزارة الخارجية، والبنتابون، والسي أي آيه، ومجلس الأمن القومي، بما يمكنها من مراجعة تلك القرارات، والتعقيب عليها. لم ير الرجل في ذلك سوى إضاعة للوقت. ارتأى كل من رايس وهادلي إبقاء الرقابة على

بريمر، ولكنه كان الأدري بالأوضاع بحكم وجوده على الأرض، ناهيك عن رغبة البيت الأبيض، بعد فشل غارنر، في إيلاء المسؤولية إلى شخصية قيادية. قبل هادلي مطلب بريمر، مشروطاً عودته إلى المجموعة قبل البت في أي من المسائل المهمة.

أسر بريمر إلى المقربين في بغداد بعدم رغبته في التعامل مع المجموعة في واشنطن. عين الرجل من قبل الرئيس، وقد كان يتواصل معه عبر وزير الدفاع. لم يكن بريمر ملزماً، فيما عدا ذلك، بالتعامل مع أي جهة أخرى. كان يوجه معاونيه للرد عندما تأتيه الرسائل من بول وولفويتز أو دوغلاس فايت.

تعين على واشنطن انتظار موافقة بريمر على أي من مطالبها إلى موظفيه، دون أن يستثنى ذلك السائلين من البيت الأبيض. عمدت معاونته التنفيذية، جيسكا ليكروي، إلى إرسال رسالة إلكترونية إلى كل من المستشارين البارزين في سلطة الائتلاف المؤقتة، مطالبة إياهم بعدم قبول المهام الموكلة إليهم بصورة مباشرة من قبل المجموعة في واشنطن.

لم يرَ بريمر في القصر سفارة أمريكية، تلتزم بإرسال تقارير منتظمة، عن التطورات على الأرض، إلى وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. عمل الرجل على إعلام الرئيس ورمسفيدل بآخر ما يستجد لديه أسبوعياً، بصورة مباشرة، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة. اعتاد باول ورايس المشاركة في تلك اللقاءات، ولكنهما كانا يتوقان، مع موظفيهما، إلى الحصول على المزيد من المعلومات. عمد معاونو باول، بصورة سرية، إلى تشجيع موظفي وزارة الخارجية العاملين لدى سلطة الائتلاف على إرسال التقارير إلى الوزارة. استخدم أولئك بريدهم الإلكتروني الشخصي، على موقعي «الهوت ميل» و«الياهو»، كيلا يفتضح أمرهم. بدأ أحد معاوني رايس البارزين، في مجلس الأمن القومي، بتصفح موقع سلطة الائتلاف المؤقتة على شبكة الإنترنت يومياً، للاطلاع على ما يصدره بريمر من قرارات جديدة. فاقت تلك الوسيلة في سرعتها القنوات الرسمية.

لم يعين بريمر أياً من معاونين بصورة رسمية، أثناء بضعة الأشهر الأولى من وجوده في بغداد. اصطحب الرجل برفقته ثلاثة من الدبلوماسيين المخضرمين

للعمل مستشارين - مثل السفير المتقاعد كلايتون مكماناوي أحدهم، وقد كان صديقاً قديماً لبريمر، ناهيك عن هيوم هوران، أحد أبرز «المستعربين» في وزارة الخارجية. انحسرت أدوار الثلاثة سريعاً، بكل الأحوال، من قبل مجموعة من معاونين الشباب المتملقين، الذين نأوا بأنفسهم عن تحدي قرارات بريمر إلا فيما ندر. لم يكن قد سبق لمعظمهم العمل في الحكومة من قبل، وقد تدنت المراتب الوظيفية لمن فعلوا، بحيث لم يدينوا بالفضل لأي من المسؤولين في الديار. لم تتمثل أي من أفكارهم السابقة سوى في إيمانهم الراسخ ببناء عراق ديموقراطي، وقد كان ولاؤهم مطلقاً للحاكم الأمريكي.

عمل بريمر، قبل وصوله إلى العراق، على تحييد زلماي خليل زاد، مبعوث البيت الأبيض، المكلف بالعمل على ملف التحول السياسي. أمضى خليل زاد، المولود في أفغانستان، الذي أصبح في نهاية المطاف سفيراً لدى عراق ما بعد الاحتلال، أشهراً طويلة في التعامل مع سياسيي العراق المنفيين، مما أكسبه الخبرة في ذلك المجال، بما يفوق أيّاً من نظرائه داخل الحكومة الأمريكية، ناهيك عن فوزه بثقة المنفيين إلى أبعد الحدود. افترض باول وآخرون في وزارة الخارجية، ما إن عين بوش بريمر في منصبه، أن خليل زاد سيصبح معاونه الرئيس، ويبقى المسؤول عن تشكيل حكومة مؤقتة. لم يرد بريمر في بغداد، بكل الأحوال، من يملك علاقة سابقة بالقيادة العراقيين. رأى الرجل في خليل زاد تهديداً محتملاً - لمعرفته باللاعبين وشؤون البلاد، بما يفوق الحاكم الأمريكي، وقدرته - من ثم - على مخالفة قراراته.

أصر بريمر على متابعة التفاصيل بدقة. اعتاد الموظفون إطلاعه على الآلاف من الوثائق الروتينية، تلبية لأوامره. عمل الرجل على قراءتها على مائدة الإفطار، أو في أوقات متأخرة من الليل، أو على متن طائرته المروحية. خاطبني أحد الموظفين بذلك الشأن، قائلاً: إن التاريخ يعيد نفسه: اعتاد صدام المصادقة على أتفه القرارات، كيلا يعارضه الآخرون ولو عن طريق الخطأ. أردف الموظف قائلاً: «لم يتغير الوضع. لا يمكننا القيام بأي شيء من دون موافقة بريمر».

تقبل بريمر الآراء المغايرة أثناء النقاشات، مرحباً بها، دون أن يشمل ذلك ما يتخذه من قرارات. لم يسمح الرجل بمخالفة أوامره، وقد كان الجميع عرضة للتوبيخ بغض النظر عن مناصبهم. رد بريمر بانفعال على السير جيريمي غرينستوك، الممثل الشخصي لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير في بغداد، حين تجرأ، في اجتماع بحضور باول، على وصف أحد قراراته بالقاسية. كانت رسالة الحاكم الأمريكي واضحة للجميع: لا تعارضوني.

كتب بريمر في العام 2002، في مقال لمجلة «دايركترز أند بوردرز»، قائلاً: إن «الإجراءات السريعة الحاسمة ضرورية في وقت الأزمات، وإن اتخذت القرارات في ظروف الحرب الضبابية». لم يخالف الرجل ما كان ينادي به. اتسم بالحيوية في عمله، وقد أبدى الموظفون المتدمرون دهشتهم من سرعته في الرد على ما يطالبهم به من مذكرات عديدة، مضمناً ملاحظاته في هوامشها.

تعين على كل من يتعاطى الشأن العراقي في واشنطن، من وجهة نظري، أن يقرأ مقال بريمر. أضاف الرجل قائلاً: «لا يمكن تطبيق خطط إدارة الأزمات بعد وقوعها مباشرة. لا تتسم المعلومات، في بداية المطاف، بالغموض فحسب، بل والتناقض في كثير من الأحيان. تتطور الأحداث بسرعة كبيرة، بحيث يشعر صانعو القرارات بحس من فقدان السيطرة. تأخذ حالة من الإنكار في الحلول، في كثير من الأحيان، ليتجاهل المديرون، عن غير قصد، سيل المعلومات الواردة عن الأوضاع».

اعتاد بريمر النوم، أثناء بضعة الأسابيع الأولى، على سرير مزدوج في الطابق الثاني من القصر، في غرفة تفتقر إلى تكييف الهواء. انتقل الرجل، بعد وقت قصير، إلى إحدى المقطورات، قبل أن يستقر في فيلته الخاصة التي عملت هالبرتون على تأثيثها بالأرائك، ومائدة طعام لما يزيد عن عشرة الأشخاص، ومكتب لمزاولة المهام.

اعتاد الرجل التوجه إلى مكتبه في السادسة والنصف صباحاً، بعد ممارسة العدو الخفيف، والاغتسال، وتناول الإفطار، ليجلس خلف مكتب خشبي ضخم، يحوي هاتفاً، وحاسوباً ذا شاشة مسطحة، والعديد من المذكرات. تقدم المكتب طاولة ثمانية الأضلاع، مخصصة للقاءات المعاوين. اكتست الجدران بخرائط العراق

ومحافظاته الإدارية، وخلت الرفوف من الكتب، على وجه التقريب، باستثناء كتاب عن إدارة الأزمات المالية، وآخر بعنوان «القيادة» لرودي جوليان، ناهيك عن علبة لحبوب الإفطار من نوع رايزين بران. احتوى أحد الرفوف على صورة مؤطرة لبريمر حين أنهى سباق بوسطن للماراثون، في العام 1991، قاطعاً مسافته في ثلاث ساعات وأربع وثلاثين ثانية. كان يبلغ الخمسين في حينه، وقد مكّنه التوقيت من الحلول ضمن العشر الأوائل في مجموعته العمرية، وإن تندر في كثير من الأحيان بشأن «تلك الثواني الأربع والثلاثين» - التي حرمتها من إكمال السباق في أقل من ثلاث ساعات - قائلاً: إنها «لن تبرح مخيلته حتى ينقضي أجله». احتوى المكتب كذلك على لوحة خشبية تحمل العبارة الآتية: «للنجاح ألف أب». انتاب التوتر بريمر، أثناء أسابيع عمله الأولى، حين أكمل أحد زواره الجزء الثاني من المقولة الشهيرة - «والفضل يقيم» - ليعقب قائلاً: «لن يكون هناك أي فشل».

أدار بريمر سلطة الائتلاف المؤقتة كبيت أبيض صغير. اعتاد الرجل الاطلاع على ملخص أمني استخباري موجز، في السابعة والربع، ليجتمع بالجنرال ريكاردو سانشيز، قائد القوات الأمريكية في العراق، في السابعة والنصف، ويلتقي موظفيه البارزين بعد نصف ساعة. نزع بريمر يومياً، بعد انتهاء تلك الأنشطة، إلى أداء دور «مسؤول الاحتلال الأول»: الالتقاء بالقادة العراقيين، وزيارة المستشفيات، والمدارس، ومحطات الطاقة، وأخذ الصور. لم تخلُ معظم الأيام من لقاءات العمل والاجتماعات الرسمية، على مائدة الغداء أو العشاء، مع المسؤولين العراقيين البارزين، في فندق الرشيد أحياناً، حيث يعمل الندل، ببزاتهم السوداء، على تقديم الطعام، أو في منزل أي من الساسة العراقيين. تمخضت الأمسيات عن المزيد من اللقاءات، والأعمال، والمؤتمرات، عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة، مع المسؤولين في واشنطن. لم يخلد بريمر إلى النوم قبل منتصف الليل، إلا فيما ندر من الأحيان.

لم يكن إدمان بريمر على العمل بخافٍ على أحد، ولكن المظاهر يمكن أن تخدع في كثير من الأحيان. اعتاد الرجل ارتداء سروال أزرق إلى جانب سترته السوداء، وقد اتسما بالتناسق، ناهيك عن سهولة غسلهما. لم يمضِ بريمر كثيراً من الوقت في

تناول طعامه، مما أوحى للعديد بأن الطعام لم يمثل له سوى وقود للحياة. تعلم الرجل الطهي، في الواقع، في فرنسة، وقد عمل على إعطاء الدروس في فيرمونت، ممضياً ستاً وثلاثين ساعة، في إحدى المرات، لإعداد نوع من الصلصات. لم تقلل معارضته لسياسة الحكومة الفرنسية في العراق من محبته للمطبخ الفرنسي، أو اللغة الفرنسية، أو الريف الفرنسي. امتلك بريمر منزلاً في فرنسة، ولربما مثل الدارس الوحيد، من بين من عينهم بوش كافة، في معهد العلوم السياسية في باريس.

نشأ بريمر في هارتفورد، كونيتيكت، ودرس الثانوية في «فيليبس أكاديمي» في أندوفر، ماساشوسيتس، متخرجاً في جامعة يال، قسم التاريخ، في العام 1963. واصل الرجل دراسته ليحصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفارد، قبل انضمامه إلى الخدمة الخارجية. عين بريمر، للمرة الأولى، في كابول، في الستينيات من القرن المنصرم، حيث أقام، بما اكتسب الشهرة، أول منحدر للتزلج في أفغانستان، في الجبال القريبة من العاصمة. تركز الرجل في مالوي، بعد إتمام دراسته في باريس، قبل العودة إلى واشنطن، حيث تم اختياره معاوناً خاصاً لكيسنجر.

افتتن بريمر بالعمل منذ شبابه، مرافقاً كيسنجر، بينما انخرط في دبلوماسيته المكوكية، في أعقاب حرب العام 1973 بين العرب وإسرائيل. غاب الرجل عن الديار مئتي يوم، في ذلك العام، بينما ولدت ابنته ليلا. ألقت زوجته فرانسيس وينفيلد بريمر، في نهاية المطاف، كتاباً بعنوان «التعامل مع نجاحه: دليل منقذ لزوجات في القمة». تحدثت إلى مراسل الواشنطن بوست، في العام 1982، قائلة: «أتى المنزل في أحد الأيام، قائلاً إنه تناول الغداء مع كيسنجر ودايفيد روكفيلر»، بينما تناولت في حينه شطائر زبدة الفستق مع ليلا وابنتها بول. جلست فرانسيس، خريجة هارفارد، تفكر، بينما كان بريمر يصف جلسة الغداء، قائلة لنفسها: «لا أقل عنه ذكاء. لم أجلس هنا، أتناول زبدة الفستق؟». تقدمت فرانسيس إلى امتحانين تأهيليين للانضمام إلى جمعية مينسا والخدمة الخارجية، لتنجح في كليهما، و«تهي مسألة المنافسة برمتها» مع زوجها. انتقلت العائلة إلى هولندا، بعد عام من صدور مقال الواشنطن بوست، ليطلق الهولنديون اسم فرانسيس على مجموعة من زهور التوليب.

تحول الزوجان، في العام 1994، إلى مذهب الروم الكاثوليك. لم يخف تأثر بريمر، المنتمي إلى الكنيسة الأسقفية منذ مولده، بالتغطية التلفزيونية لمشاركة البابا يوحنا بولس الثاني في احتفالات يوم الشباب العالمي في العام 1993. تحدث آل بريمر، في رسالتهم الأبرشية، قائلين: «تأثرنا، علاوة على ذلك، باطلاعنا، بينما كنا في أوروبا، على الجمال التاريخي لكنيسة القديسين، والأماكن المقدسة وعامة الناس أثناء الصلاة، والكنيسة التي مثلت بحق مهداً للحضارة الغربية».

تحدثت فرانسيس، تعقيباً على عرض البيت الأبيض لبريمر بالتوجه إلى العراق، قائلة: إن الزوجين «أمسكا يديهما، وصليا لأجل ذلك».

اعتاد بريمر، في بغداد، حضور قداس يوم الأحد في كنيسة القصر، الغرفة الفسيحة المزينة بجدارية لصاروخ سكود.

أخبر بريمر أحد الزملاء، قبل مغادرته إلى بغداد، بعزمه على «اتخاذ بعض القرارات الجريئة». أتى الرجل لتخليص السفينة الغارقة من المياه، ووضعها على المسار الصحيح.

أمضى بريمر أسبوعاً، بعد قبوله المهمة، يعقد الاجتماعات في البنتاغون، متسائلاً عما يمكن تنفيذه على الفور من الاقتراحات. سمع الرجل عن خطط لإصلاح المدارس ومحطات الطاقة، مع علمه أن العراقيين لن يلمسوا النتائج مباشرة. يشكل قتل الناهبين، أينما وجدوا، عملاً جريئاً، وقد اقترح بريمر ذلك بالفعل في اجتماعه الأول بموظفيه في بغداد، ولكنه استنتج، في نهاية المطاف، مدى ما يتضمنه ذلك الإجراء من مخاطرة سياسية كبيرة. يعد تشكيل حكومة مؤقتة على وجه السرعة، كما رغب غارنر، أمراً مهماً على حد سواء، ولكن بريمر تخوف من عدم جاهزية القادة السياسيين العراقيين للقيام بذلك. استمع الرجل، في نهاية المطاف، إلى الخطة المتعلقة باجتثاث البعث.

توصل بريمر إلى ضرورة استبعاد الأعضاء البارزين في حزب البعث، وإعلان ذوي الرتب المنخفضة براءتهم منه. قارن الرجل العملية باجتثاث النازية من قبل

الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لم يعلم بريمر الكثير، بكل الأحوال، عن بنية الحزب وآلية عمله.

امتلك مكتب دوغلاس فايت كثيراً من الإجابات. دار جدل عنيف - في الأشهر التي سبقت الحرب - بين البنتاغون ووزارة الخارجية عن مدى عملية اجتثاث البعث. دافعت وزارة الخارجية عن سياسة «اجتثاث الصدامية»، التي نصت على استبعاد طبقتين من البعثيين: المتورطون في الجرائم، والمتربعون على هرم السلطة. اتسمت رؤية البنتاغون بشمولية أكبر. أيد مكتب فايت استبعاد البعثيين على نطاق أوسع، بما يشمل شاغلي المناصب الحكومية البارزة، متأثراً بما كتبه المؤتمر الوطني العراقي، التابع للجلبي، عن اجتثاث النازية. اصطفت السي أي أيه إلى جانب وزارة الخارجية، بينما أيد مكتب نائب الرئيس موقف البنتاغون. انخرط البيت الأبيض في الجدل، في نهاية المطاف. عمل مجلس الأمن القومي على التوصل إلى تسوية تتمثل في طرد ذوي الرتب العليا - الذين يشكلون ما يقارب 1% من أعضاء الحزب - من المناصب الحكومية البارزة، بينما يتم إخضاع الآخرين إلى «عملية الحقيقة والمصالحة»، على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا. عرضت الخطة، في العاشر من آذار/ مارس، على الرئيس بوش وأعضاء مجلسه الحربي الآخرين - تشيني، ورمسفيد، وباول، ورايس - من قبل فرانك ميلر، رئيس مجموعة عمل مجلس الأمن القومي عن العراق، ليوافق الرئيس عليها، بحسب اثنين من الحاضرين.

افتقر القرار، بكل الأحوال، إلى الدقة. لم يعلم موظفو مجلس الأمن القومي آلية تنظيم الأعضاء البارزين في الحزب، أو عدد المنتمين إلى المستويات العليا، بالرغم من توافر تلك المعلومات على شبكة الإنترنت، وفي مراكز الأبحاث. تحدث أحد الحاضرين في الاجتماع قائلاً: «اتسم التوجه العام، بكل الأحوال، بالوضوح: التساهل مع أولئك الأشخاص، ومحاولة العمل معهم».

تولى مكتب الخطط الخاصة التابع لفايت، فيما يتعلق بالبنتاغون، آليات التعامل مع اجتثاث البعث، بإيحاء من المؤتمر الوطني العراقي. جادل الجلبي، ومسؤولو حزبه الآخرون، بقوة عن ضرورة اجتثاث البعث بصورة كلية، لإظهار التزام الولايات

المتحدة بإقامة نظام سياسي جديد في العراق، ناهيك عن إقصاء الحرس القديم لتحقيق الديمقراطية. أيد مسؤولو المؤتمر الوطني العراقي، علاوة على ذلك، توسيع الحظر المفروض على شغل المناصب الحكومية، ليشمل المستويات الأربعة العليا في الحزب، بما لا يستثني أعضاء الفرق. لم يتمثل من يقلهم مرتبة في الحزب سوى في الأعضاء العاملين والأنصار. لم يتعارض قرار الرئيس باستبعاد ذوي الرتب العالية، من وجهة نظر مكتب فايت، مع توسيع الحظر ليشمل أعضاء الفرق في حزب البعث. طرحت قضية اجتثاث البعث للتداول في أول النقاشات الجدية بين بريمر، وفايت وطاقمه. تبنى الرجل ما أسفر النقاش عنه، بذلك الشأن، باعتباره يمثل أحد القرارات الجريئة التي رغب في تنفيذها. عبر بريمر، في مذكرة إلى مسؤولي البنتاغون، عن رغبته في أن يقترن وصوله إلى العراق «بخطوات علنية، ملموسة، وحاسمة، تؤكد للعراقيين عزمنا على اجتثاث الصدامية».

عمل مكتب فايت على صياغة مسودة قرار تنفيذي، يتألف من صفحة ونصف، في «اجتثاث البعث من المجتمع العراقي». لم يحظر القرار توظيف أعضاء الفرق ومن يعلوهم فحسب، بل منع الأعضاء العاملين كذلك من «شغل مناصب ضمن المستويات الثلاثة العليا للإدارة في الوزارات، وما يتبعها من شركات ومؤسسات حكومية أخرى». عرضت الوثيقة على محامي البنتاغون، وولفويتز، ورمسفيلد، بينما حجبت عن رايس وباول، اللذين رأيا فيها خروجاً عن تسوية اجتماع المجلس الحربي. طبعت المسودة النهائية للقرار في البنتاغون، قبل أن ترسل إلى بغداد عبر أحد معاوني بريمر.

أرسل بريمر أحد معاونيه، عقب ثلاثة أيام من وصوله إلى العراق، إلى مكتب جاي غارنر، ليسلمه نسخة عن الوثيقة. مثل اجتثاث البعث أول القرارات التنفيذية الصادرة عن الحاكم الأمريكي، وقد كان يخطط لإصداره سريعاً.

فكر غارنر، حين اطلع على القرار، قائلاً لنفسه: «يا إلهي. لا يمكننا القيام بذلك».

اتصل الرجل بمدير محطة السي آي آيه، طالباً لقاءه في التو عند مكتب بريمر. صادف غارنر في طريقه أحد سفراء وزارة الخارجية، ليطلع على فحوى الأمور.

تحدث غارنر، قائلاً: «يجب أن نوقف هذا القرار. إنه قاسٍ للغاية».

دلف الرجل ومدير المحطة إلى مكتب بريمر.

خاطبه غارنر قائلاً: «جيرى، قرارك قاسٍ للغاية. لنتصل برمسفيلد، ونرى ما إذا

كان بإمكاننا التخفيف من حدته».

عقب بريمر، قائلاً: «لن نفعل بالقطع. سأصدره اليوم».

سأل غارنر مدير محطة الاستخبارات عما يمكن أن يحدث في حال إصدار القرار.

وجه الأخير إجابته لبريمر، قائلاً: «ستدفع بخمسين ألف بعثي إلى العمل السري

قبل حلول الظلام. لا تفعل ذلك».

أنهى بريمر النقاش بطريقة لبقة. استدعى الرجل كبار مستشاري سلطة الائتلاف

المؤقتة لإطلاعهم على القرار. كان بعضهم على علم سابق به، أملين التخفيف من

حدته. انتمت ميغان أوسوليفان، التي غدت فيما بعد واحدة من كبار مستشاري بريمر

السياسيين، إلى تلك الفئة، وقد أوصت، في إحدى المذكرات، بالتقليص من نطاق

اجتثاث البعثيين.

تحدث ستيف براونينغ -المهندس في الجيش الأمريكي، الذي كان يدير في حينه

خمساً من الوزارات- بعد أن عرض بريمر القرار، قائلاً: إن البعثيين يمثلون «عقول

الحكومة النيرة... العارفين، والعالمين، والمدركين لكثير من الأمور. إن أرسلتهم إلى

بيوتهم، فستواجه سلطة الائتلاف المؤقتة مشكلة كبرى في إدارة معظم الوزارات».

عقب بريمر باقتضاب، قائلاً: إن المسألة لم تكن مطروحة للنقاش.

توجهت موظفة مندوبة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالحديث إلى بريمر،

سائلة عما إذا كان يدرك عواقب قراره. اكتسى وجهها بالحمرة، بينما كانت تتحدث،

وقد كادت تنفجر بحسب براونينغ.

قاطعها بريمر قائلاً: إن المسألة لم تكن مطروحة للنقاش، قبل أن يغادر.

لم يضطر براونينغ إلى طرد أي من الأشخاص. انقطع البعثيون البارزون عن الحضور إلى وزارة الصحة، منذ اليوم اللاحق لصدور القرار، بحيث شغرت ثمانية من مواقع الوزارة الرئيسية البالغة اثني عشر، ناهيك عن تغيب ثلث الموظفين. فكر براونينغ، بينما كان يجول على مكاتب الوزارة، قائلاً لنفسه: «هذا جنون، هذا خطأ فادح».

تحدث دايفيد نامي، خبير وزارة الخزانة الأمريكية، ومستشار وزارة المالية العراقية، إلى أحد معاوني بريمر، قائلاً: «إن أردتموني أن أفرض هذا القرار، فسأغادر البلاد على متن أول طائفة، لأنني أراه طائشاً، ولأنكم لا تدركون مدى العراقيل التي ستضعونها أمامنا. إن اختفى أولئك الناس، فلن نملك من الأدوات ما يمكننا من إيجاد الجيل اللاحق».

صمد نامي شهراً من الزمن، قبل أن يغادر، ليعمل خلفه على تطبيق القرار.

لعب تيم كارني، كبير مستشاري وزارة الصناعة، دور الموظف المطيع. أخبر الرجل موظفي وزارته، قبل بضعة أسابيع، أن عملية اجتثاث البعث ستقاد من قبل العراقيين، ليخاطبهم الآن قائلاً: إن القواعد قد تغيرت.

انحصر معظم عمل كارني، منذ ذلك الحين، في عملية اجتثاث البعث. عقد الرجل اجتماعات عديدة مع إدارة الوزارة، بغية توضيح القرار، في بادئ الأمر، والتنقيب في سجلات الموظفين، فيما بعد، لتعيين أعضاء الفرق ومن يعلوهم. استبعد كارني، في نهاية المطاف، اثني عشر من مديري الشركات المملوكة من قبل الدولة، البالغ عددهم ثمانية وأربعين. تعين على الوزير المؤقت الرحيل، على حد سواء، بالنظر إلى كونه عضواً عاملاً في الحزب.

تحدث كارني، في وقت لاحق، قائلاً: «مثلت تلك مضیعة كبيرة للوقت. تعين علينا القيام بالعديد من الأمور الأكثر أهمية، كالبدء في تشغيل المصانع، ودفع الرواتب».

حضر رجلان في أواخر الثلاثينيات لرؤية كارني، بعد بضعة أسابيع على البدء في تطبيق القرار. عرفا عن نفسيهما على أنهما عاملان بسيطان في معمل للأسمدة في بيجي. أسر الرجلان، الجنديان السابقان، من قبل القوات الإيرانية في العام 1981،

الثاني من الحرب العراقية - الإيرانية، ليمضيا سبعة عشر عاماً في المعتقلات الإيرانية أسيري حرب. عمد صدام إلى ترقية الرجلين، غداة إطلاق سراحهما، ليصبجا عضوي فرقة، بعد أن كانا نصيرين. أكد الرجلان عدم اهتمامهما بالترقية في حينه، ولكنهما عجزا عن رفضها في عراق صدام، كيلا يزوج بهما في السجن سبعة عشر عاماً أخرى، ناهيك عن فقدان ما رافقها من علاوة شهرية تقدر بخمسة وعشرين دولاراً.

تحدث أحدهما قائلاً: «نحن فقيران، والمال يهمننا».

عقب الآخر قائلاً: «اقتطعوا العلاوة إن أردتم، ولكن حسبكم أن تتركنا في وظيفتينا. لسنا بذوي الشأن من الناس، بل شخصين عاديين لا أكثر».

تأثر كارني بقصة الرجلين إلى حد مطالبة بريمر بمنحهما استثناء إنسانياً، ليوافق الأخير على ذلك - بعد مضي ستة أشهر.

أخذت سلطة الائتلاف المؤقتة، بحلول ذلك الوقت، تتلقى التقارير عن طرد ما يتراوح بين عشرة الآلاف والخمسة عشر ألف معلم من وظائفهم. كانوا من أعضاء الفرق الذين انتسبوا إلى الحزب استجابة لمطلب وزارة التربية. انتاب القلق المستشارين التربويين في سلطة الائتلاف المؤقتة. خلت مدارس بأكملها، في بعض المناطق ذات الهيمنة السنية، من معلمها كافة، اللهم باستثناء واحد أو اثنين منهم، جراء قانون اجتثاث البعث.

تحدث بريمر قائلاً: إن لجنة لاجتثاث البعث، بقيادة عراقية، ستنظر في التماسات المعلمين، قبل أن يسمح لأحمد الجلبي بإدارتها.

خاطبني أحد مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة، بذلك الصدد، قائلاً: «وكأننا أولينا الثعلب مسؤولية قن الدجاج». تجاهل الجلبي التماسات المعلمين، قائلاً بضرورة تعيين الوزارة معلمين جدد إن احتاجت إليهم. قلل بريمر من شأن المشكلة، حين اشتكى مسؤولو سلطة الائتلاف بخصوصها، مؤكداً، في الوقت ذاته على ما تتسم به عملية اجتثاث البعث من أهمية في مجملها.

تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «لا تمثل أهم ما قمنا به في العراق فحسب، بل أكثره شعبية».

اتصل دوغلاس فايت، قبل بضعة أيام من بدء الحرب، بسلفه والتر سلوكومب، الديموقراطي المعتدل، الذي شغل المنصب ست سنوات في عهد كلينتون، وعرف إلى حد كبير في البنتاغون. خاطبه فايت قائلاً: «نرغب في أن تكون المسؤول المدني عن الجيش العراقي، هل أنت مهتم؟».

قابل سلوكومب، الذي كان يزاول القانون في واشنطن، مطلب فايت بالإيجاب. أمضى الرجل، أثناء سنوات عمله في البنتاغون، أوقات طويلة في العمل على صياغة السياسة المتبعة إزاء العراق، وقد أتحت له الفرصة الآن للانخراط في الجانب العملي.

توجه سلوكومب إلى البنتاغون للاطلاع على الوضع. أملت القيادة العسكرية الأمريكية في عدم انخراط الجيش العراقي في القتال، وإن كانت تتوقع مشاركة تشكيلات أخرى في الحرب. رجح مسؤولو البنتاغون انخراط الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، وفدائيي صدام في القتال، بينما رأوا إمكانية إثناء الجيش النظامي عن التدخل. وضع ذلك التقويم بمشاركة السي آي آيه، التي عملت على الاتصال مع عدد من القادة العسكريين العراقيين.

تمثلت الخطة، كما رآها سلوكومب وفايت، في حل الحرس الجمهوري وقوات الفدائيين، وإعادة النظر في بنية الجيش النظامي المؤلف من 400 ألف جندي. سيتم إرسال القادة الكبار، من ذوي الرتب العالية في حزب البعث، كما هو مفترض، إلى بيوتهم، بينما يسمح للضباط ذوي الرتب المتوسطة، ومن دونهم، بالبقاء. سيكلفون في بادئ الأمر، بإزالة الحطام، وترميم البنية التحتية، وتنفيذ المهام الأمنية الأساسية، كحماية المباني. تباينت الآراء في إعادة تنظيمهم في الجيش. جادل بعضهم في البنتاغون، استناداً إلى تقارير للجلببي ومنفيين آخرين، عن مدى ما بلغه الجيش من فساد وتضخم، ليقترحوا تشكيل فيالق جديدة.

وافق الرئيس بوش ومجلسه الحربي على الخطة، في الثاني عشر من آذار/ مارس، عقب يومين من مناقشة اجتثاث البعث. اشترطت إحدى النقاط المعروضة على بوش «الإبقاء على الوضع الراهن» للجيش، باعتباره يمثل أحد عناصر خطة ما بعد الحرب، محذرة من عدم قدرة الولايات المتحدة على «تسريح ما بين مئتين وخمسين إلى ثلاث مئة ألف جندي بصورة مباشرة، ورميهم في الشارع». خاطب فايت الرئيس قائلاً: إن الجيش سيستخدم «قوةً وطنية لإعادة الإعمار إبان المرحلة الانتقالية».

ارتضى الجميع الخطة، كما بدت الحال عليه. تعاقد مكتب فايت مع اثنتين من الشركات الاستشارية المتخصصة، بغية وضع الخطط لإعادة تشكيل القوات العراقية. أرسلت القيادة المركزية طائرات فوق العراق لإلقاء منشورات تحث الجنود على عدم القتال. صورت إحداها عائلة من زوجين، وخمسة أطفال، يجلسون على مائدة الطعام، مذيبة بالعبارة الآتية: «ابقوا في منازلكم آمنين مع عائلاتكم. نناشدكم عدم الانخراط في قتال قوات التحالف؛ كيلا يتم استهدافكم».

استجاب العراقيون، على وجه العموم، لتلك المنشورات. التزم العديد من عناصر الجيش النظامي بيوثهم، حتى بلغت الدبابات الأمريكية بغداد، ووصل بريمر العراق، بالرغم من انخراط عدد من وحدات الحرس الجمهوري في القتال.

خاطبني مصطفى الدليمي، المقدم طويل القامة، قبل بضعة أيام من وصول بريمر، قائلاً: «نتنظر أوامرنا، متأهبين لمساعدة بلدنا».

تلاشى الجيش العراقي، كما بدت الحال عليه، في نظر كل من سلوكمب وفايت، بالنظر إلى خلقواعده، وتعرض العديد منها للنهب من قبل المدنيين، أو الجنود الفارين. تحدث الجنرال جون أبي زيد، الذي أصبح فيما بعد قائداً للقيادة المركزية الوسطى، بعد شهر من تحرير بغداد، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، قائلاً: إن الضرر لم يستثنِ أيّاً من الوحدات العسكرية العراقية.

توقع سلوكمب بقاء الجنود العراقيين في مواقعهم، بالرغم مما ألقى عليهم من منشورات. أدرك الرجل أن استدعاءهم ثانية سيسبب قدراً أكبر من المشكلات.

تعرضت القواعد للنهب، بما أفقدها صلاحية الاستخدام، ناهيك عن افتقار معظم الجنود، المؤلفين من الشيعة، كما افترض سلوكومب، إلى الرغبة في العودة. لو توافرت الثكنات الصالحة للاستخدام، لما عاد إليها سوى الضباط الفاسدين من السنة، الراغبين في استعادة مواقعهم. حل الجيش العراقي نفسه، في نظر كل من سلوكومب وفايث، ولم يرَ الرجلان تعارضاً بين إضفاء الصبغة الرسمية على ذلك، وما أصدره بوش من تعليمات.

خالف العديد، ضمن الجيش الأمريكي ووزارة الخارجية، هذا التقويم فيما بعد، مؤكداً على ما أمكن للاستدعاء الطوعي توفيره من فرص لتعيين نخب القادة الواعدين، وتشجيع الجنود، عبر منحهم الأموال والتدريب العسكري. كان بمقدور الجنود سكنى معسكرات من الخيم، بينما يعملون على إصلاح ثكناتهم. لربما كان السنة يشغلون معظم المناصب العليا في الجيش، بصورة غير متكافئة، ولكن الآلاف من الجنود الشيعة، المعوزين إلى المال، كانوا سيعودون على الأرجح.

تلقى سلوكومب، قبل مغادرة بريمر إلى بغداد، تقارير عن اعتزام ضباط الجيش العراقي السيطرة على المؤسسات الحكومية. اقترح الرجل على بريمر إصدار قرار رسمي بحل الجهاز الأمني برمته، بما يشمل أجهزة صدام الاستخباراتية. مثلت تلك فرصة مواتية لبريمر لاتخاذ قرار جريء آخر.

طالب بريمر سلوكومب بالعمل على صياغة مسودة قرار بحل القوات الأمنية. أرسل بريمر، قبل مغادرة الولايات المتحدة، نسخة عن المسودة إلى رمسفيلد، مع رسالة تفيد باعترامه إصدار القرار.

لم يسأل بريمر وزارة الخارجية أو السي آي أيه عن رأيهما، ناهيك عن عدم استشارة رايس أو هادلي في مجلس الأمن القومي. لم يستثنِ التعيين معظم موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة، على حد سواء، بينما عرض بريمر قراره على السياسيين العراقيين العائدين من المنفى - من الشيعة والأكراد الذين تعرضوا للاضطهاد على يد الجيش. بدا حل القوات الأمنية فكرة عظيمة في نظرهم. لو استطلع بريمر آراء المزيد من الأمريكيين والعراقيين، بكل الأحوال، فلربما أحاط بمشاعر مماثلة

لما يكنّه المقدم الدليمي، الذي كان مستعداً لمعاودة العمل خدمة لبلده. ما انفك الدليمي يخبرني أن الجيش لم يشكل لخدمة صدام. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «أسس الجيش قبل مدة طويلة من تولي صدام الرئاسة. لا ندين بالولاء لأي من الرجال، بل لبلدنا».

أصدر بريمر، بعد أحد عشر يوماً من وصوله العراق، القرار الثاني لسلطة الائتلاف المؤقتة، الذي لم يكن ينص على حل القوات البرية فحسب، بل القوى الجوية، والبحرية، ووزارة الدفاع، والاستخبارات العراقية. أوجد بريمر، بتوقيعه القرار، كثيراً من الأعداء الجدد. كان العديد منهم يتوق للحرية، ولكنهم كانوا بحاجة للحصول على وظائف في بلد تبلغ نسبة البطالة بين سكانه الراشدين الأربعين بالمئة. تمثل عشرات الآلاف من المشمولين بالقرار في الجنود المحترفين، كمصطفى، الذين أتقنوا العمل العسكري في حياتهم، لا غير. تعين عليهم، بعد الحصول على مكافأة نهاية الخدمة، البحث عن وظائف في بلد يفتقر إليها.

لوسأل بريمر القيادة العسكرية الأمريكية عن رأيها في الأمر، لسمع ما قاله الجنرال دافيد مكيرنان، أول قائد للقوات البرية في العراق، يوم إصدار القرار: «أصبح عدد كبير من الجنود العراقيين بلا عمل الآن. يمثل هذا باعث قلق حقيقي».

تجمع الآلاف من الجنود الغاضبين عند بوابة السفاح، في غضون أسبوع من الزمن، للاحتجاج على قرار بريمر. صرخ العديد منهم قائلين: «نريد استعادة وظائفنا»، بينما رفع آخرون لافتات تحمل العبارة الآتية: «أين هي وعودكم يا قوات التحالف؟، أعيدي النظر في قرار حل الجيش العراقي». عملت القوات الأمريكية على صد المتظاهرين.

خاطبني الرائد سعد العمري، المعيل الأوحده لعائلة مكونة من ستة أفراد، قائلاً: «لا نريد أن نعامل بهذه الطريقة. إن لم يغير الأمريكيون هذه السياسة، فسيثيرون المتاعب. لن يسكت العراقيون عن ذلك».

أعلن بريمر، في نهاية المطاف، عن منح راتب شهري لضباط الجيش من غير ذوي الرتب العالية من البعثيين. كشف الرجل النقاب، علاوة على ذلك، عن خطط

لتشكيل جيش جديد، يتألف -في بادئ الأمر- من أربعين ألف جندي من المشاة، مجرداً من الدبابات أو المدفعية، تقتصر مهمته على تأمين حدود العراق. لم تكفل الخطط إدماج الجنود السابقين. تعين عليهم الذهاب إلى معسكر تدريبي أولاً.

كان الأوان قد فات، في حينه، بكل الأحوال. قلل الحاكم الأمريكي من احترام الجنود القدامى في بلد الشرف والأعراف. لم أصادف العمري ثانية، ولكنني رأيت -بعد مضي أشهر- جندياً سابقاً آخر من المشاركين في الاحتجاج.

سألته قائلاً: «كيف جرت الحال مع المحتجين؟ هل انضموا إلى الجيش الجديد؟».

ضحك الرجل، قبل أن يجيبني قائلاً: «باتوا جميعاً من المتمردين. أضع

بريمر فرصته».

استدعى بريمر المنفيين إلى اجتماع في القصر، قبل بضعة أيام من إصدار القرار بحل الجيش العراقي. ضم الاجتماع ستة السياسيين الذين التقوا غارنر في السابق: أحمد الجبلي وإياد علاوي، وإبراهيم الجعفري وعبد العزيز الحكيم، من الشيعة، والزعيমান الكرديان جلال الطالibاني ومسعود البرزاني. التحق بهم عدنان الباجه جي، السياسي السني المخضرم، الذي شغل منصب وزير الخارجية قبل تولي البعثيين السلطة في أواخر الستينيات من القرن المنصرم. توقع العراقيون أن يتحدث بريمر عن خطط متعلقة بعقد مؤتمر وطني آخر، يتمحور حول تشكيل حكومة مؤقتة، ناهيك عن مطالبتهم بأداء دور قيادي.

تصرف سبعة الرجال، منذ سقوط صدام، بما يسم أرباب الحكم من تيه. عاد الجبلي من لندن، ليستقر، بمساعدة الميليشيا التابعة له، في نادٍ خاص يقع في أكثر أحياء بغداد رقيماً، حيث حج الزوار الذين كانوا يتعاطون معه بما يليق برؤساء الدول من مهابة. حضر الطالibاني والبرزاني، المحاطان بعشرات الحراس المدججين بالسلاح، من شمال العراق الخاضع للسيطرة الكردية؛ كي يشغلا أكبر فنادق بغداد. اتخذ علاوي من مكتب فخيم لحزب البعث مقراً له، بالقرب من المنطقة الخضراء.

انتقل بريمر إلى صلب الموضوع، بعد سلسلة من المداعبات. لن تكون هناك حكومة مؤقتة. لم تنو الولايات المتحدة إنهاء احتلالها في وقت قريب. مثل بريمر الحاكم الأمريكي، وقد كان المسؤول الأول. عقب الرجل بانفعال، حين قاطعه أحد المنفيين قائلاً: إن العراقيين يريدون مواطنيهم في موقع المسؤولية، لا الأمريكيين، ليخاطبه قائلاً: «أنت لا تمثل البلاد».

جسدت تلك نقطة تحول لافتة في السياسة الأمريكية. عمل بريمر ومعاونوه على إلقاء المسؤولية عن كاهل البيت الأبيض، وإن مثل ذلك قرار الحاكم الأمريكي. سعى الجميع، قبل مغادرته الولايات المتحدة، إلى التأثير في مخططة السياسي: حثه دوغلاس فايت على تشكيل حكومة مؤقتة بزعامة المنفيين، حثه بول وولفويتز على إجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن، حثته وزارة الخارجية على عقد مؤتمرات للواعدين من مرشحي الداخل، وحثه بوش، بكل الأحوال، على تقويم الموقف بصورة شخصية، وإصدار ما يراه مناسباً من الأحكام، ناهيك عن الإبطاء من وتيرة سير العملية إن ارتأى ذلك. تمثل الهدف، بحسب بوش، في إقامة إدارة مؤقتة تمثل الشعب العراقي.

أدرك بريمر سريعاً مدى الضعف التنظيمي الذي يعتري المنفيين، ناهيك عن افتقارهم إلى الشعبية التي تخولهم إدارة البلاد - رفعت الشعارات المنددة بالجلبي قرب نادية الفخيم. وعد المنفيون غارنر بتوسيع مجلس قيادتهم ليشمل النساء، وشخصيات الداخل، والعرب السنة، ليفشلوا في تحقيق ذلك.

خاطبني أحد مستشاري بريمر قائلاً: «لم تتسم فكرة بعضهم في واشنطن بالواقعية، من حيث قدومنا هنا، وإقامة الوزارات، وتسيير الأمور على ما يرام، والخروج بعد بضعة أشهر. منحناهم الفرص، ومولنا بعضهم، ولكنهم عجزوا عن تحقيق المهمة، مفتقرين إلى الحرفية في عملهم».

تجسدت خطة بريمر، التي لخصها للمنفيين، في تشكيل مجلس من خمسة وعشرين عراقياً، لتقديم المشورة في المسائل السياسية، بما يشمل المنفيين

وشخصيات الداخل، والعرب والأكراد، والشيعية والسنة، والرجال والنساء، بعد أن يتم انتقاؤهم بعناية من قبل بريمر، صاحب القول الفصل في المسائل كافة.

مثل تشكيل المجلس فكرة معقولة - كإجراء مؤقت حتى تعقد الانتخابات لاختيار حكومة شرعية. بلغ الطموح مبلغه من بريمر بكل الأحوال. أخبر الرجل المنفيين عن مخططه للبقاء في العراق حتى وضع دستور جديد، وإجراء انتخابات وطنية، وتشكيل حكومة جديدة. لم يحدد بريمر جدولاً زمنياً لذلك، ولكن معاونيه قدروا المدة بعامين أو ما يزيد.

هاج المنفيون وماجوا، مهديين بمقاطعة المجلس، ليشاركوا فيه جميعاً، في نهاية المطاف. شكل مجلس الحكم، المكون من خمسة وعشرين عضواً، في 13 تموز/ يوليو، عقب شهرين من وصول بريمر. تألف المجلس من ثلاثة عشر شيعياً، وأحد عشر سنياً، ومسيحي واحد، مما شكل اعترافاً ضمناً بتجاوز عدد الشيعة السنة في البلاد. تألف السنة من خمسة من الأكراد، ومثلهم من العرب، وتركمان واحد. مثل النساء ثلاثة من أعضاء المجلس، بينما احتل المنفيون تسعة من مقاعده، لا أكثر.

استشرف أكثر الزعماء الشيعة تأثيراً في العراق المستقبل، بينما كان بريمر منشغلاً باختيار أعضاء المجلس. انتاب القلق آية الله العظمى علي السيستاني من سعي الأمريكيين إلى التأثير في صياغة الدستور. لربما ثارت مخاوف الرجل جراء مقال في النيويورك تايمز عن نواه فيلدمان، أستاذ القانون في جامعة نيويورك، المعين من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة لتقديم المشورة إلى كتبة الدستور العراقي. التقطت الفضائيات العربية القصة، لتضيف إليها تفصيلاً واحداً: فيلدمان يهودي.

وهن العظم من السيستاني، ذي العمامة السوداء، وغزا الشيب لحيته. ولد الرجل في إيران، وتلقى العلم في العراق، مقيماً في النجف المقدسة، التي تبعد قرابة التسعين ميلاً إلى الجنوب من بغداد. امتلك السيستاني، بالرغم من عمله في مكتب متواضع في أحد الأزقة، سلطة هائلة لتأويل الشريعة الإسلامية في كل من شؤون الحياة اليومية في العراق.

استلزم بريمر ومعاونه أشهر للوصول إلى السيستاني. اضطرت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الاتكال على وسطاء عراقيين، بالنظر إلى رفض آية الله الالتقاء بالأمريكيين. تمثل مبعوث الحاكم الأمريكي الأول في أمريكي عراقي من فلوريدا، يعمل ضمن فريق العراقيين المنفيين المعينين من قبل وولفويتز، للمساعدة في عملية إعادة الإعمار. لم يكن الرجل دبلوماسياً، أو يعمل في السياسة، بل مختصاً ثرياً في المجاري البولوية، أجرى عمليات ناجحة لرجال مهمين. عمدت سلطة الائتلاف المؤقتة، بعد تلقي تقارير عن مبالغة الرجل في تضخيم علاقاته بالبيت الأبيض، إلى استبدال مدير صيدلاني، من ميتشيغان، به. لم يظهر أي من الرجلين الصفات المطلوبة، كما أخبرني سياسيون شيعة لاحقاً.

سألني أحدهم قائلاً: «إنك كنت تحتل إيطالية، فهل سترسل طبيبة لزيارة البابا؟».

أصدر السيستاني فتوى، قبل أسبوعين من إعلان بريمر تشكيل مجلس الحكم، تنص على ضرورة كتابة دستور العراق من قبل ممثلين منتخبين. لم تكن لجنة صياغة مسودة الدستور -المشكلة أمريكياً- «مقبولة»، بحسب السيستاني، «لعدم وجود ضمانات بوضعها دستوراً يكفل مصالح الشعب العراقي، ويعبر عن هويته الوطنية، وقيمه الاجتماعية السامية».

لم تلق فتوى السيستاني سوى التجاهل من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة. تحدث أحد كبار معاوني بريمر، في وقت لاحق، قائلاً: «لم تكن بالمؤثرة. تمثل كل ما علينا القيام به في تكليف أحدهم إصدار فتوى مغايرة».



## المنطقة الخضراء، المشهد الثالث

ملأت الشعارات المؤيدة لبوش القصر الجمهوري، ناهيك عن قمصان «بوش - تشيني 2004»، إلى جانب البزات العسكرية (ارتدى دان سينور، المتحدث باسم بريمر، أحد تلك القمصان في سباق نظم في المنطقة الخضراء يوم عيد الشكر). لم يعترِ القلق موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة بشأن الحصول على فرص للعمل بعد مغادرتهم بغداد. أخبرني العديد منهم، قائلين: «آه، سنعمل في الحملة» (حملة إعادة انتخاب الرئيس بوش).

تحدث أحد الموظفين قائلًا: «لست هنا لأجل العراقيين، بل الرئيس بوش».

حذق الجميع في غوردن روبيسون، الموظف في مكتب الاتصالات الإستراتيجية، حين فتح الطرد المرسل من والدته، ليجد كتاباً لبول كرخمان، الكاتب الليبرالي في النيويورك تايمز. تحدث روبيسون، بذلك الصدد، قائلًا: «وكأنني أمطت اللثام عن قنبلة مشعة».

لم يعمل كثير من الديموقراطيين في سلطة الائتلاف المؤقتة. تمثل معظمهم بالجنود والدبلوماسيين المحميين، بنص القانون، من المساءلة فيما يتعلق بتوجهاتهم السياسية. شكل عدد منهم، بقيادة مسؤول شاب في الخدمة الخارجية، مجموعة دعم، أسموها «حمير في الصحراء». اعتادوا الالتقاء عند بركة السباحة، مساء كل يوم الإثنين، لتناول البيتزا، والتنفيس عن هموم الحياة في «قصر الحزب الجمهوري»، ناهيك عن التلاقي في مسرح القصر، بين الفينة والأخرى، لمشاهدة الأفلام. مثل «فهرنهايت 11 / 9»، لمايكل مور، أفضل ما تابعوه منها.

تعرض أفراد المجموعة للمضايقة، بصورة دورية، من قبل من دعوهم «بفيلة القصر» من الجمهوريين المتعصبين. لطالما كانت ملصقاتهم تنزع من لوحة الإعلانات، أو تشوه بشعارات مؤيدة للجمهوريين. أحاط معظم أفراد «حمير في

الصحراء» عضويتهم بالسرية؛ مخافة أن يغدوا منبوذين في مدينة الزمرد. تلقى أعضاء المجموعة قمصاناً تحمل عبارة «عراق ديموقراطي»، تصور حماراً بين شجرتي نخيل، ليحتفظ بها معظمهم، مع ذلك، في حقائبهم. شبه أحدهم الديموقراطي في المنطقة الخضراء بالشاذ في بلدة صغيرة، قائلاً: «إن كنت تدرك صالحك، فستحيط الأمر بالكتمان».

عمل الديموقراطيون على توسيع قاعدتهم عبر التواصل مع المنتسبين إلى الحزب الجمهوري بالاسم، لا أكثر، داخل الجيش، وبخاصة جنود الاحتياط المحبطين من قرار رمسفيلد بإرسالهم إلى العراق عاماً أو أكثر. انطوى التقرب منهم، بكل الأحوال، على المخاطر. ران الصمت على الحاضرين، حين سخر أحد معارفي، من الديموقراطيين، من بوش على مائدة غداء مشتركة. خاطبني الرجل بذلك الصدد، في وقت لاحق، قائلاً: «وكأنني أطلقت ريحاً بصوت مرتفع، ليحدقوا بي للحظات، قبل أن يشيحوا بوجوههم».

